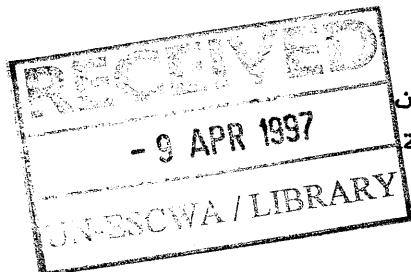


**الأمم المتحدة****اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة



اجتماع الخبراء المشترك بين الفاو والاسکوا للتشاور بشأن
النظم الزراعية والآثار الاجتماعية/الاقتصادية المترتبة
على تفتيت الحيازات الزراعية في الشرق الأدنى

١٤ - ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥

بغداد، العراق

المشكلات الناجمة عن تفتيت الحيازات الزراعية في الشرق الأدنى

(حجم المشكلات واتجاهاتها وأسبابها والآثار المترتبة عليها وحلولها الممكنة)

١- اتفق المجتمعون على أن الإفراط في تفتيت الحيازات الزراعية والتخلص منها من شأنه أن يخلق مشكلات خطيرة تتعلق باستخدام الأرض وبالإنتاج الزراعي. إذ أن تفتيت الحيازات كان عملية ديناميكية تأثرت أساساً بالضغط السكاني على الأرض، كما تأثرت بقوتين الوراثة وبتطبيق الإصلاح الزراعي وبرامج توزيع الأراضي وبيع الأراضي الزراعية دون قيود وبغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

٢- وفي معظم الحالات يعترف أصحاب الأراضي بمشكلات التفتيت ويرحبون ويقبلون عادة ما تقوم به الحكومة من إجراءات لدمج الأراضي. وفي حالات أخرى باشرت الحكومات عملية الدمج بواسطة تشريعات وإجراءات إدارية.

٣- ورغم أن دراسة الجوانب الاقتصادية لدمج الأراضي لا سيما الحجم الأمثل للحيازة كانت لها أهمية أساسية فقد كان من الضروري أيضاً أن يراعي تأثير العوامل الاجتماعية مثل الطلب إلى الأيدي العاملة وانتقال هذا الطلب إلى قطاعات أخرى في الاقتصاد.

٤- وقد طرح عدد من الخيارات لدمج الأراضي. حيث ساد الاعتراف بأن الحكومات عليها دور رئيسي في صنع القرارات المتعلقة بالتطبيق والتنفيذ. وأعتبرت التعاونيات والمنظمات الزراعية وسيلة مناسبة لتنفيذ برامج الدمج.

٥- ينبغي أن تنظر الحكومات في دمج الحيازات؛ ليس فقط كتدبير لزيادة الاتاج الزراعي، بل أيضاً كتدبير للحد من الفقر في المناطق الريفية.

٦- ينبغي عند تخطيط وتنفيذ برنامج الدمج أن تؤخذ في الاعتبار النظم السائدة لاستخدام الأرض، ومعدل استخدام التكنولوجيات ومستوى هذه التكنولوجيات، وما يمكن تطبيقه على الحيازات المدمجة من تحسينات في نظم استخدام الأرض.

٧- هناك حاجة إلى إجراء دراسات وجمع بيانات عن الاستخدام الأمثل للمدخلات والتكنولوجيات الزراعية المتاحة للمزارعين فيما يتعلق بالنطاق الحالي لملكية الأرض. وينبغي أن تشمل الدراسات أيضاً دينامية تفتت الأراضي واتجاه هذا التفتت، وكذلك فعالية استخدام اليد العاملة، بالإضافة إلى فرص العمالة البديلة المتاحة في المناطق الريفية التي يشكل فيها التفتت عقبة في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

